الأمم المتحدة

A/71/PV.46

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الحادية والسبعون

الجلسة العامة ٤٦

الأربعاء، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بيتر تومسون ..... (فيجي)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد زامورا ريفاس (السلفادور).

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البنود ١٣ و ١١٧ و ١٢٣ و١٢٤ من جدول الأعمال

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

تقريرا الأمين العام (A/71/345 و A/71/534)

مذكرتان من الأمين العام (A/71/177 و A/71/363)

مشروع القرار (A/71/L.10)

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

تقريرا الأمين العام (A/71/345 و A/71/534)

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

(أ) تعزيز منظومة الأمم المتحدة

(ب) الدور المركزي لمنظومة الأمم المتحدة في إدارة الشؤون العالمية

تقرير الأمين العام (A/71/378)

إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): في ما يتعلق بالبندين ١٣ و ١١٧ من جدول الأعمال، يذكر الأعضاء أن الجمعية عقدت الاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن التعامل مع التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين خلال جلساتها العامة ٣ إلى ٧، واتخذت القرار ١/٧١ بعنوان ”إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين“، وذلك في جلستها العامة ٣ بتاريخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

وفي إطار البند ١٣ من جدول الأعمال، معروض على الجمعية مذكرة من الأمين العام، بعنوان ”محو الأمية من أجل الحياة: صياغة خطط المستقبل والتعليم من أجل الديمقراطية“ عممت في الوثيقة A/71/177، ومذكرة من الأمين العام بعنوان ”مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان“ نموا وعممت في الوثيقة A/71/363.

أعطي الكلمة الآن لممثل منغوليا كي يعرض مشروع القرار A/71/L.10.

السيد سوخي (منغوليا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/71/L.10، بعنوان ”التعليم من أجل الديمقراطية“، وذلك باسم مقدميه الذين يمثلون مختلف المناطق، فضلا عن بلدي، منغوليا.

يشمل النص، الذي اتفقت عليه بشكل كامل جميع الوفود التي حضرت الاجتماعات التفاوضية، أوجه التقدم المجدية في الجهود الرامية إلى تعزيز التعليم من أجل الديمقراطية. ووفقا لتقرير المديرة العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة عن محو الأمية من أجل الحياة (انظر A/71/177)، تم بشكل جيد ترسيخ الروابط القائمة بين حقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية، وأصبحت أكثر وضوحا في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.ونشير إلى أن أهداف التنمية المستدامة وغاياتها متكاملة وغير قابلة للتجزئة، وهي تحقق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وننوّه بأهمية اتخاذ تدابير لكفالة التعليم الشامل للجميع، والمنصف، والعالي الجودة، وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع.

ونسلم بأن التعليم هو المحرك الرئيسي للتنمية، وأنه متطلب أساسي لتحقيق السلام والتسامح وتحقيق الذات والتنمية المستدامة، فضلا عن كونه عنصرا رئيسيا لتحقيق العمالة الكاملة والقضاء على الفقر. ويؤكد النص على المنتديات والمبادرات الهامة التي تعتبر حيوية لتعزيز التعليم من أجل الديمقراطية والمعارف والمهارات ذات الصلة. ويحيط مشروع القرار، من بينها، علما، أولا، بالمبادرة العالمية للتعليم أولاً، التي أطلقها الأمين العام في عام ٢٠١٢؛ وثانيا، إعلان إنشيون: التعليم بحلول عام ٢٠٣٠: نحو التعليم الجيد المنصف والشامل والتعلم مدى الحياة للجميع، الذي اعتمده المنتدى العالمي للتعليم خلال عام ٢٠١٥؛ وثالثا، التقرير العالمي لرصد التعليم لعام ٢٠١٦، الذي يرصد التقدم المحرز في اتجاه تحقيق الأهداف التعليمية في إطار أهداف التنمية المستدامة الجديدة. علاوة على ذلك، ينوّه مشروع القرار بالإسهامات الهامة للمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والأطراف الأخرى صاحبة المصلحة، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، في دعم الديمقراطية والتعليم من أجل الديمقراطية.

ومن خلال مشروع القرار، تشجع الجمعية العامة بقوة الدول الأعضاء والهيئات الوطنية والإقليمية والدولية المسؤولة عن التعليم، حسب الاقتضاء، على مواصلة إدماج التعليم من أجل الديمقراطية، إلى جانب التربية المدنية والتثقيف في مجال حقوق الإنسان، والتعليم من أجل التنمية المستدامة، في معاييرها التعليمية، وعلى وضع وتعزيز برامج وأنشطة تعليمية بغرض تعزيز وتوطيد القيم الديمقراطية، والحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن امتناننا لجميع الوفود التي شاركت بنشاط في مناقشاتنا بشأن مشروع النص، فضلا عن جميع مقدمي مشروع القرار على دعمهم.

وفي الختام، أريد أن أعرب بالنيابة عن جميع مقدمي مشروع القرار عن أملي الصادق في أن يحظى مشروع القرار بدعم الدول الأعضاء بالإجماع.

السيد فشير (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): إسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن تقديرنا لتقارير الأمين العام الثلاثة التي تتناول بنود جدول الأعمال المعروضة اليوم (A/71/345 و A/71/534 و A/71/378).

في عام ٢٠١٥، تم التوصل إلى ثلاثة معالم تاريخية: خطة عمل أديس أبابا، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. ويجب تخصيص كل يوم لتنفيذ تلك الاتفاقات الثلاثة لمصلحة الشعوب، والكوكب، والرخاء، والشراكات، والسلام. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأضيف بعض الملاحظات بشأن مسألة دور الأمم المتحدة في إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية.

إن الاتفاقات الثلاثة توفر فرصا عظيمة للشعوب والبلدان. بيد أن النمو الاقتصادي العالمي البطيء والمنخفض يشكل تحديات. ولا يزال العالم اليوم غير قابل للتنبؤ في المجالين السياسي والاقتصادي. فهناك التحديات الجديدة، مثل التهديدات السيبرانية والتدفقات الكبيرة للمهاجرين، التي تشكل شواغل متزايدة عابرة للحدود. ويتطلب ذلك التعاون الوثيق والابتكار الكثير في عملنا، سواء داخل البلدان أو في ما بينها. وفي هذا السياق، ثمة تدابير يمكن أن تتخذها الأمم المتحدة لدعم أهداف الاتفاقات الثلاثة.

أولا، ينبغي للأمم المتحدة أن تدعم جهود التنمية الوطنية عن طريق استمرار تعزيز وتمكين البيئة الدولية، فضلا عن مواصلة التنمية الاقتصادية وتسريعها. وهناك حاجة إلى تجارة عالمية متسقة ومتعاضدة، وتكنولوجيا رقمية، وأنظمة نقدية ومالية، وإدارة معزّزة للشؤون الاقتصادية العالمية، وكذلك احترام الحيز السياسي الخاص بكل بلد.

ثانيا، تحتاج الأمم المتحدة إلى تعزيز الشراكات، بما في ذلك في الإطار الإقليمي، من أجل دعم مختلف منتديات أصحاب المصلحة المتعددين وتحقيق أهدافنا.

ثالثا، ينبغي تنفيذ الإصلاحات بسرعة واتساق، ويجب تعزيز التعاون التنظيمي الدولي. وفيما يتعلق بالحوكمة الاقتصادية، ينبغي كذلك إيلاء الأولوية لتنفيذ إصلاحات حصص صندوق النقد الدولي والإصلاحات الإدارية المتفق عليها في عام ٢٠١٠.

رابعا، ينبغي لعناصر النظام المتعدد الأطراف، بما في ذلك صناديق وبرامج منظومة الأمم المتحدة، التنسيق عن كثب مع بعضها البعض والتركيز على الولايات المحددة لكل منها ومزاياها النسبية، مع تجنب الازدواجية في مساعدة البلدان على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

كما ترحب إندونيسيا بتنشيط الجمعية العامة والقرار ٣٠٥/٧٠، الذي يبني على القرار ٣٢١/٦٩، فضلا عن عمليات إعادة هيكلة الأمم المتحدة الأخرى، التي ستساعد في جهود التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة والاتفاقات الأخرى المتفق عليها دوليا.

يتطلب تنفيذ خطة التنمية الجديدة لما بعد عام ٢٠١٥ موارد هائلة حقا. وذلك بدوره، يتطلب المزيد من الشراكات الواسعة النطاق ومصادر تمويل مبتكرة، يضطلع فيها القطاع الخاص والمجتمع المدني بأدوار تكميلية كبيرة في تهيئة فرص العمل وتمكين المجتمعات المحلية.

ومع ذلك، فإننا نعتقد أنه ينبغي أن تقترن آلية التمويل بتبادل لأفضل الممارسات والمعارف ونقل التكنولوجيا وتوسيع فرص الوصول إلى الأسواق للبلدان المحتاجة. كما أننا بحاجة إلى التركيز على تحسين نوعية البيانات من أجل وضع سياسات واستراتيجيات ملائمة يمكنها أن تدمج ركائز التنمية المستدامة الثلاث.

ونعتقد كذلك أن تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية والجهود الرامية إلى إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة مع الإدارة المحلية ستكون عناصر مهمة للغاية في تحقيق الأهداف والغايات. وقد جعلت رابطة أمم جنوب شرق آسيا بالفعل التواصل مجالا من مجالات الأولوية بالنسبة لنا من أجل زيادة النمو الاقتصادي والازدهار.

وبوصف إندونيسيا الأرخبيل الأكبر ورابع أكثر البلدان سكانا في العالم، مع تنوع كبير في الثقافات والجغرافيا، فقد نجحت في تحقيق ٤٨ من أصل المؤشرات ال ٦٧ للأهداف الإنمائية للألفية بنهاية عام ٢٠١٥، بما في ذلك خفض الفقر المدقع إلى النصف. وإندونيسيا قادرة، في الوقت الراهن، على تنفيذ ما يقرب من ١٠٠ من الغايات العالمية ١٦٩ المحددة في أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧.

ومن شأن برامج حكومية مثل تنمية الجزر النائية وإنشاء البنية التحتية لتحصيل الرسوم البحرية أن تضيف إلى الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر، على النحو المطلوب في أهداف التنمية المستدامة. وقد حسن برنامجنا لتطوير مصائد أسماك مستدامة مع المجتمعات المحلية بوضوح من سبل المعيشة لمصائدنا السمكية، وسيسهم في تحقيق الهدف ١٤. وستصدر لوائح جديدة بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة هذا العام من أجل تعزيز القدرات المؤسسية والتنسيق فيما بين مختلف أصحاب المصلحة.

باختصار، نعتقد أنه يمكننا، بالعمل معا، تحقيق المزيد من أجل عدم ترك أي أحد يتخلف عن الركب.

السيد ماتجيلا (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد جنوب أفريقيا تنفيذ القرار ٢٨٩/٦٧ المعنون ”دور الأمم المتحدة في إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية“، الذي اتخذ في ٩ تموز/يوليه ٢٠١٣. ونشكر الأمين العام على تقريره (A/71/378) بشأن تلك المسألة الهامة.

لا تزال العديد من البلدان، ولا سيما البلدان النامية، متخلفة تنمويا ويرجع ذلك، في جملة أمور، إلى الحوكمة الاقتصادية والنظام التجاري العالميين الحاليين، اللذين لا يزالان عاجزين عن معالجة احتياجات البلدان النامية على النحو المناسب. ولذلك، فإن هناك حاجة ملحة إلى إصلاح الحوكمة الاقتصادية والنظام التجاري العالميين.

ونحن نعتقد أن توافر التمويل الكافي أمر أساسي لتنمية البلدان. غير أنه كانت لمواطن الضعف وأوجه الاختلال البنيوية في النظام المالي الدولي آثار سلبية على تدفق التمويل إلى البلدان النامية. ويبرز عدم كفاية الترتيبات المؤسسية للحوكمة الاقتصادية العالمية الحاجة إلى معالجة عدم كفاية النظم النقدية والمالية والتجارية.

ومن الضروري معالجة المسائل الجهازية كي تتمكن الدول الأعضاء من تحقيق أهدافها الإنمائية بشكل أفضل، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة. وقد كان للأزمات المالية والاقتصادية العالمية في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ أثر سلبي على أداء النظام المالي الدولي. ولا يزال التأثير السلبي للأزمتين المالية والاقتصادية العالميتين، بما في ذلك على التنمية، وما تلا ذلك من حصول انتعاش متفاوت وهش وبطيء في الاقتصاد العالمي، ماثلا مع تأثر البلدان النامية به على نحو أكبر.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأزمتين المالية والاقتصادية العالميتين قد أثارتا أسئلة وجيهة بشأن مدى ملاءمة النظام المالي الدولي للاقتصاد السياسي الدولي المعاصر، بما في ذلك الهياكل الإدارية للمؤسسات المالية الدولية نفسها. ويتطلب ذلك إصلاح مؤسسات بريتون وودز في مجالات تمثيل ومشاركة البلدان النامية في عمليات صنع القرار. وتعتقد جنوب أفريقيا أنه ينبغي أن يكون هناك التزام دولي معزز لمساعدة جميع البلدان على تحقيق التنمية المستدامة في أبعادها الثلاثة بطريقة متوازنة ومتكاملة. وما فتئت جنوب أفريقيا تدعو إلى إجراء إصلاح جذري للمؤسسات المالية الدولية، فيما يتعلق بولاياتها وتمثيلها ونطاقها وإدارتها ومسؤوليتها واستجابتها وتوجهها الإنمائي، من أجل ضمان أن تكون ديمقراطية ومستجيبة وخاضعة للمساءلة، وتعكس حقائق القرن الحادي والعشرين.

إننا نرحب بإصلاحات عام ٢٠١٠ لنظام حصص صندوق النقد الدولي، بما في ذلك إدراج اليوان الصيني في

سلة عملات حقوق السحب الخاصة. غير أن جنوب أفريقيا لا تزال تواصل الدعوة إلى تحسين تمثيل أفريقيا في مجلس محافظي صندوق النقد الدولي، فضلا عن التدابير الإضافية المطلوبة خارج مناقشات صيغة الحصص.

وترى جنوب أفريقيا، علاوة على ذلك، أنه ينبغي أن يستند تعيين رؤساء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى الجدارة، من دون اعتبار للجنسية. كما ينبغي لمؤسسات بريتون وودز أن تزيد من تعزيز تنوع موظفيها في جميع أبعادها، بما في ذلك الجنسية ونوع الجنس والخبرة في البلدان النامية.

ونود أن نؤكد من جديد أن التجارة الدولية محرك هام للنمو الشامل والقضاء على الفقر. يحتاج المجتمع الدولي إلى تجديد التزامه بمكافحة النزعة الحمائية بجميع أشكالها.

ومن رأينا الراسخ أن أعضاء منظمة التجارة العالمية بحاجة إلى مضاعفة جهودهم للإسراع باختتام المفاوضات بشأن جولة الدوحة الإنمائية. وتشكل الشواغل الإنمائية جزءا لا يتجزأ من جولة الدوحة الإنمائية التي تضع احتياجات ومصالح البلدان النامية في صميم برنامج عمل الدوحة. ونحث أعضاء منظمة التجارة العالمية، علاوة على ذلك، على التعجيل بانضمام جميع البلدان النامية المشاركة في المفاوضات المتعلقة بعضوية المنظمة.

وتسلم جنوب أفريقيا بالإمكانات الكبيرة للتكامل الاقتصادي الإقليمي من أجل تعزيز التنمية الشاملة والمستدامة. وفيما يتعلق بأفريقيا، فإن خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة تعزز مخطط القارة للتنمية وخطة عام ٢٠٦٣ وخطتها للتنفيذ في السنوات العشر الأولى.

إن تحقيق هيكلية لحوكمة اقتصادية عالمية عادلة وديمقراطية لا يمكن أن يتأخر أكثر من ذلك. ولذلك، تحث جنوب أفريقيا المجتمع الدولي على النظر في المسائل المتعلقة بالإدارة الاقتصادية العالمية بروح الشمولية والالتزام بالمضي بتلك الأولوية قدماً بقوة وعزم.

السيد ساندوفال منديوليا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): يود وفدي أن يشكر الأمين العام على تقريريه المعنونين ”دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية“ (A/71/534) و ”دور الأمم المتحدة في إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية“(A/71/378). لقد كان من المستصوب إعلامنا في وقت أقرب بهذه المناقشة الهامة، حتى يتسنى لمزيد من الوفود المشاركة فيها.

ونحن نتفق مع ما ورد في التقرير عن ”دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية“، الذي يشير، بشكل معقول جداً، إلى ضرورة تعزيز التآزر في المنظمة وتشجيع الترابط بين الركائز الثلاث للأمم المتحدة، وهي التنمية والسلام والأمن، وحقوق الإنسان.

وقد اقترن إحياء الأمم المتحدة بذكراها السبعين بإحداث تغيير في النموذج. فاعتماد خطة عام ٢٠٣٠ وضع التنمية في صميم جدول أعمال الأمم المتحدة وركائزها. وبالمثل، كان اعتماد خطة عمل أديس أبابا واتفاقية باريس بشأن تغير المناخ من المعالم البارزة التي تدفعنا إلى الإصلاح وإعادة الهيكلة حتى يتسنى لنا التصرف بطريقة أكثر اتساقا وفعالية وكفاءة. واليوم، أكثر من أي وقت مضى، لا بد من مواءمة هيئات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المعنية بالتنمية مع خطة عام ٢٠٣٠ عوضاً عن التظاهر بأن الخطة يجب أن تتكيف مع الهياكل البيروقراطية القائمة والممارسات الخاملة للمنظمة.

نحن بحاجة إلى عملية تغيير وإعادة هيكلة عميقة. وينبغي أن يكون وصول أمين عام جديد هو وقت إحداث ذلك. واليوم لدينا حاجة ملحة وعلينا مسؤولية عن النهوض بتغيير هيكلي في المنظمة وفي أمانتها العامة من أجل توسيع رؤية التنمية إلى رؤية مستدامة ورؤية تذكر السلام – المستدام أيضا،

وهو تغيير آخر في النموذج، بغية تعزيز الرفاه وكفالة نماء حقوق الإنسان. وينبغي أن يتم كل ذلك بصورة شاملة من خلال نهج شامل، ما يضمن تضافر جهود كل الأطراف على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية.

وطابع خطة عام ٢٠٣٠ المتكامل غير القابل للتجزئة يتطلب منا أن نتصرف بطريقة مختلفة. ومن الأدوات التي ينبغي أن تساعد على النهوض بتلك التغييرات الاستعراض الشامل للسياسات كل أربع سنوات، والذي بدأناه قبل أيام قليلة. وهذا الاستعراض ينبغي أن يسعى إلى وضع حد للازدواجية عديمة الجدوى وتحطيم النهج الانعزالية، وكذلك وضع حد لولايات عفا عليها الزمن تبدو من سمات المنظمة، للأسف، وتعزيز التحالفات مع اللجان الإقليمية والآليات الأخرى تكملة لعمل الأمم المتحدة من أجل زيادة الكفاءة في التعاون. والأمين العام المنتخب غوتيريس، الذي لديه فهم عميق للمنظمة، ينبغي أن يكون لديه إمكانية إعادة هيكلة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية برمتها. واستعراض السياسات الذي سيُجرى كل أربع سنوات الجاري التفاوض بشأنه ينبغي أن يترك القدرة على القيام بذلك للأمين العام.

وعلى أساس تلك المبادئ، سيشارك وفدي بصورة بناءة في النظر في طلبات الحصول على الموارد لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا في اللجنة الخامسة في غضون الأسابيع المقبلة.

السيد كاستانيدا سولاريس (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): تقر غواتيمالا بأن اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يمثل رؤية تحويلية عالمية جديدة للتنمية المستدامة التي محورها البشر والكوكب والرخاء والسلام والتحالفات. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير من التساؤلات حول وسائل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، لا سيما فيما يتعلق بالبلدان التي تمر بحالات خاصة، وإعادة هيكلة نظام التنمية للأمم المتحدة.

واليوم، أكثر من أي وقت مضى، هناك وعي جماعي بالارتباط بين الركائز الثلاث للمنظمة: السلم والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. ونود تسليط الضوء على أن هذه الركائز الثلاث والتآزر بين خطة عام ٢٠٣٠، ومقترحات خطة ''الحفاظ على السلام'' الواردة في تقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام (انظر A/69/968) وجرى الترحيب بها في قرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦)، فضلا عن الصلة بين الأنشطة الإنسانية والتنمية وبناء السلام، تشكل أساساً متيناً يمكننا أن نعمل من خلاله بطريقة متكاملة.

وعليه، ترحب غواتيمالا بتقارير الأمين العام (A/71/345 و A/71/534 و A/71/378). ونحن نتفق على أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها يقتضي تنفيذ خطة عمل أديس أبابا في مجملها. بحيث تشكل الخطتين أساساً للتدابير الواجب اعتمادها بمشاركة مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة وتحت قيادة الحكومات على المستوى الوطني. وهذا يقودنا إلى الاعتقاد بأن المنظمة يمكن اعتبارها أساساً كمقدم خدمة – سواء كان ذلك من خلال تقديم الدعم لتجمعاتنا أو التعاون الإنمائي أو المساعدة الإنسانية، أو نشر عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة.

وترحب غواتيمالا أيضاً بتقرير المديرة العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في مجال محو الأمية (انظر A/71/177)، والذي يعكس التقدم المحرز في هذا المجال، وفي مجال التعليم الأوسع. فتحقيق تعليم أفضل ليس هدفاً في حد ذاته كحق للجميع، بل هو أيضاً وسيلة أساسية لتحقيق الشمول اجتماعياً واقتصادياً. وكبلد من بلدان أمريكا اللاتينية، تدرك غواتيمالا أهمية تحسين نوعية التعليم، لأن هذا التحسين هو السبيل الوحيد لكسر حلقة الفقر وضمان إدماج أفضل في سوق العمل ودفع اقتصادنا قدماً. ولذلك، نشيد

بمبادرة رئيس الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة، السفير بيتر طومسون، الذي حث رؤساء الدول والحكومات على إدراج أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر في مناهج المدارس والمعاهد والكليات، مما يسمح بنمو الأطفال في ظل خطة عام ٢٠٣٠ وتولي ملكيتها بهدف تحقيق التنمية المستدامة. ويجب ألا يغيب عن بالنا أنهم القوة المحركة لمستقبل مجتمعاتنا.

فالاستثمار في أطفالنا وشبابنا معناه الاستثمار في مستقبل شعوبنا واستمراريتها. ولهذا السبب من المهم أن نعمل معا لضمان مشاركة الشباب في جميع القطاعات، وتوفير كل الفرص الممكنة لهم، بدءا بالتعليم.

ونجاح أنشطة هذه المنظمة يعتمد إلى حد كبير على قراراتنا، التي يمكنها، حال استنادها إلى نهج متماسك، أن تحفز على تغيير يتناسب مع التحديات الراهنة. والتنفيذ الفعال والناجع للولايات الرامية لدعم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا أمر ضروري من أجل إضافة الاتساق إلى قراراتنا. وفي هذا المجال تحديداً، نقر بأهمية اللجان الاقتصادية الإقليمية التي ينبغي أن توفر دعما متسقا ومتكاملا لتنفيذ الخطتين الجديدتين، بما يعطي منظورا إقليميا لإطار عالمي.

وبغية تحسين التنسيق، نحتاج للتوصل إلى اتفاقات وترتيبات فيما بين الدول الأعضاء للتقليل من الثغرات القائمة من أجل الحد من التجزؤ والتداخل في عمل المنظومة. ونحن على ثقة بأننا الآن، خلال الاستعراض الشامل للسياسات الذي يُجرى كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية للتنمية في إطار منظومة الأمم المتحدة، سوف نتمكن من اعتماد توجه أفضل للمنظومة وتوفير زخم متجدد لتنفيذ الخطتين والالتزامات التي تعهدنا بها.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أن هذه الدورة تتيح لنا فرصة للتوقف والتفكير بشأن ما إذا كنا بصدد الوفاء بالمقاصد العالمية لهذه المنظمة فيما يتعلق بحماية الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، وتعزيز التقدم الاجتماعي والتعايش السلمي وحسن الجوار. ولا بد أن تتضافر جهودنا بحيث يمكننا تحويل عالمنا وضمان عدم تخلف أحد عن الركب.

السيد ألغوين سيغاروا (شيلي) (تكلم بالإسبانية): تثني شيلي على تقارير الأمين العام بشأن البنود المترابطة للغاية المعروضة علينا اليوم (A/71/345 و A/71/534 و A/71/378). ونحن نقدر أن دور الأمم المتحدة في إدارة االشؤون لاقتصادية العالمية يجري تحليله من زاوية تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا لتمويل التنمية. والمقترحات التي قدمها الأمين العام في تلك التقارير، ولا سيما تلك في التقرير المعنون ”دور الأمم المتحدة في إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية“ (A/71/378)، ستشكل مدخلا هاما للمناقشات التي سنعقدها في الربيع القادم بغية اعتماد مشروع قرار بشأن هذه المسألة خلال الدورة الحالية للجمعية العامة.

ومثلما حدث في عام ٢٠١٣، ستقدم شيلي مشروع قرار بشأن ”دور الأمم المتحدة في إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية“ في إطار البند الفرعي (ب) من البند ١٢٣ من جدول الأعمال، المعنون ”الدور المركزي لمنظومة الأمم المتحدة في إدارة الشؤون العالمية“. ونعتزم البدء في تلك العملية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٧ بغية اعتماد مشروع قرار قبل الصيف.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند من جدول الأعمال. سنبت الآن في مشروع القرار A/71/L.10.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار

A/71/L.10، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في تلك الوثيقة، انضمت البلدان التالية أيضا إلى مقدمي مشروع القرار A/71/L.10: الأرجنتين، إسبانيا، إيطاليا، باراغواي، بلجيكا، تركيا، الجبل الأسود، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، الفلبين، فنلندا، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، لكسمبرغ، مالي، المغرب، المكسيك، موناكو، النمسا، الهند، هنغاريا، اليابان، اليونان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/71/L.10، المعنون ''التعليم من أجل الديمقراطية''. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/71/L.10؟

اعتمد مشروع القرار A/71/L.10 (القرار ٧١/٨).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البنود ١٣ و ١١٧ و ١٢٣ وبنديه الفرعيين (أ) و (ب) والبند ١٢٤ من جدول الأعمال.

برنامج العمل

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أود الإعلان عما يلي بشأن عمل الجلسة العامة. إن البند ١٣٠ من جدول الأعمال، المعنون ''التحقيق في الظروف والملابسات المؤدية إلى الوفاة المأساوية لداغ همرشولد ومرافقيه''، الذي كان مقررا النظر فيه أصلاً يوم الأربعاء ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، سينظر فيه يوم الثلاثاء ٦ كانون الأوّل/ديسمبر، كبند ثان.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.